

سلسلة تلوث الهواء وضع تشريعات مُنظمة لنوعية الهواء

ملخص تنفيذي



50
2022-1972

برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



موجز تنفيذي

بدءاً من تنظيم تلوث الهواء وصولاً إلى القوانين المتعلقة بإدارة نوعية الهواء

ويضيف هذا التقرير إلى التقارير السابقة المتعلقة بمعايير نوعية الهواء المحيط مع تركيزه الواضح على القوانين والهيكل التشريعية، وكيفية جعل معايير نوعية الهواء المحيط هذه ملزمة داخل الدول.

الرسائل الرئيسية

في حين لا يوجد نهج واحد مناسب للجميع لمراقبة نوعية الهواء، هناك أسباب هامة لتضمين معايير نوعية الهواء في الصكوك القانونية (التشريعات) التي ترعاها الدولة كأساس للإدارة الوطنية الجيدة لنوعية الهواء. وتشمل هذه الأسباب ضمان المسؤولية المؤسسية والشفافية والمساءلة؛ إنشاء بنى إدارية لدعم وترسيخ تنفيذ معايير نوعية الهواء، بما في ذلك متطلبات الرصد وآليات الإنفاذ؛ تضمين عمليات استعراض معايير وخطط نوعية الهواء، والأهمية الرمزية للالتزامات التشريعية بمعايير نوعية الهواء.

ويعتبر التوجيه العالمي الأولي بشأن نوعية الهواء توجيهاً علمياً، على النحو المنصوص عليه في القيم التوجيهية لنوعية الهواء لمنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بنوعية الهواء المحيط. ولا يُقصد بهذه القيم التوجيهية أن تكون ملزمة للدول، ولكنها تعكس درجة عالية من توافق الآراء العلمي، مما يمنحها سلطة عالمية. وهناك ما يدعو إلى إبرام معاهدة عالمية تكميلية بشأن معايير نوعية الهواء المحيط تدعم الأهداف العالمية للصحة العامة وتطور تدابير حماية حقوق الإنسان ذات الصلة بالصحة والهواء النقي.

ولا تمثل معايير نوعية الهواء المحيط في معظم القوانين الوطنية للمبادئ التوجيهية لنوعية الهواء الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، التي تعكس في بعض الحالات عملية الانتقال إلى نظام أكثر صرامة لنوعية الهواء المحيط مع مرور الوقت، رهناً بالظروف السياسية والاقتصادية.

وعموماً، فإن الصورة العالمية للقوانين الوطنية لنوعية الهواء هي صورة توضح عدم التجانس. ويتم اعتماد مقاييس ومعايير والتزامات مختلفة، وتلعب مختلف الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة دوراً في نظم نوعية الهواء التي يمكن تفسيرها من خلال نظم مختلفة من الثقافات الحكومية والاجتماعية - القانونية، والمعارف والنهج التقنية المختلفة، وأنماط التأثير التاريخية فيما يتعلق بقانون نوعية الهواء. ويعد الاختلاف في معايير نوعية الهواء المحيط نفسها معدد بشكل خاص. ويمكن وضع معايير بمستويات مختلفة من الصرامة من حيث مستويات تركيز الملوثات المسموح بها؛ قد يُسمح بتجاوزات أو هوامش مختلفة للنفقات؛ ويمكن أن يتم حساب متوسطها على فترات زمنية مختلفة؛ و/أو قد تنطبق فقط على بعض الملوثات أو تستبعد بعضها. ويجعل عدم التجانس هذا مقارنة المعايير بين البلدان صعبة.

"البيئة هي شيء فريد من نوعه؛ لا يمكن تقسيمها إلى حجيرات لأن وقوع حادث عارض في مكان ما يمكن أن يكون له آثار بعيدة المدى على مكان آخر بعيد جداً عن موقع الحادث العارض. ولدى آثار تلوث البيئية أو تدهورها قدرة خاصة على احتضان رؤوسها القبيحة في الأماكن الأكثر احتمالاً. ولذلك ينبغي أن تثير هذه الآثار قلق كل شخص."

محكمة القضاء العليا في غانا. مركز قانون المصلحة العامة وأنور ضد مصفاة تيمبا للنظف قضية رقم: E12/91/07, Korbieh J, Ghana. www.cepil.org.gh/files/CEPILvs.-TOR.pdf

تقيم هذه الدراسة العالمية التشريعات الوطنية لنوعية الهواء في 194 دولة وفي الاتحاد الأوروبي مقابل نموذج حوكمة قوية لنوعية الهواء تم تطويره كجزء من البحث. ويستند النموذج إلى تنوع قوانين نوعية الهواء القائمة على الصعيد العالمي، وطبيعة نوعية الهواء كمشكلة بيئية واجتماعية جماعية تتطلب بعض السمات الرئيسية في نهج شامل للحوكمة.

إن النظام القوي لحوكمة نوعية الهواء هو أحد الأنظمة التي:

- « تتطلب من الحكومات وضع معايير منطبقة لنوعية الهواء واستعراضها بانتظام في ضوء أهداف الصحة العامة؛
- « تُحدد المسؤولية المؤسسية عن تلك المعايير؛
- « تُراقب الامتثال لمعايير نوعية الهواء؛
- « تُحدد عواقب الفشل في الوفاء بهذه المعايير؛
- « تدعم تنفيذ معايير نوعية الهواء بخطط مناسبة ومنسقة لنوعية الهواء، وتدابير تنظيمية وقدرات إدارية؛
- « تكون شفافة وتشاركية.

ويهتم التقرير في المقام الأول بالهيكل التشريعية الوطنية لإدخال وتنفيذ معايير نوعية الهواء، مع التسليم بأن الحالة العلمية لوضع تلك المعايير من المرجح أن تتغير بمرور الوقت. ولا يتناول التقرير ما إذا كانت معايير نوعية الهواء قد تم الوفاء بها في الممارسة العملية، ولكنه يتناول ما إذا كانت هناك تدابير قانونية لتحديد ما إذا كان يجري استيفاء معايير نوعية الهواء وما هي العواقب القانونية المترتبة على عدم الوفاء بها.

التقييم العالمي للتشريعات ذات الصلة بمكافحة تلوث الهواء

وكثيراً ما ينطوي ذلك على مجموعة واسعة من أدوات السياسة العامة والوسائل التنظيمية (بدءاً من التخطيط والنقل وصولاً إلى الصناعة والتمويل). وبدلاً من ذلك، ومع التركيز على الحوكمة القوية لنوعية الهواء، يسلط التقرير الضوء على كيفية تنسيق مثل هذه التنظيمات والسياسات بشكل جيد - سواء عبر الوزارات الحكومية، أو عبر مستويات الحكومة - لضمان تحقيق معايير نوعية الهواء.

الاستنتاجات الرئيسية

الالتزامات الدولية والدستورية بشأن نوعية الهواء

- « لا يوجد إطار قانوني مشترك لمعايير نوعية الهواء المحيط على الصعيد العالمي. لا يوجد حتى الآن التزام قانوني واضح ببعض معايير نوعية الهواء المحيط الذي يتوافق مع حياة وصحة البشر والبيئة الطبيعية على الصعيد العالمي في القانون الدولي العام.
- « هناك بعض الصكوك القانونية الدولية الإقليمية الرئيسية بشأن نوعية الهواء، ولا سيما في الاتحاد الأوروبي، التي تتطلب من فرادى البلدان الموقعة أن تضع نظماً قانونية قوية نسبياً لمراقبة نوعية الهواء.
- « تخضع 66 في المائة من البلدان لمقتضيات قانونية دستورية يمكن تفسيرها (بمرور الوقت) على أنها تتطلب نوعية هواء مقبولة منصوص عليها قانوناً.

قانون نوعية الهواء في نظم الحكم المختلفة

- « تُصمم قوانين نوعية الهواء بطريقة مختلفة في الدول الاتحادية أو المفوضة، التي تتيح في معظم الحالات فرصاً لتنسيق معايير الحد الأدنى لنوعية الهواء على الصعيد الوطني، وكذلك التمايز التنظيمي على المستويات الحكومية دون الوطنية. وعلى أية حال، حتى في البلدان الودودية، فإن معظم نظم حوكمة نوعية الهواء الوطنية تنطوي على هيكل متعددة المستويات وحوكمة مشتركة، حتى وإن كانت نهج الحوكمة المحددة يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً.

الغرض من القوانين الوطنية لنوعية الهواء ونطاقها

- « إن ما يزيد قليلاً عن نصف النظم الوطنية لنوعية الهواء (51 في المائة) لديها صحة عامة صريحة أو صحة عامة وصحة نظم إيكولوجية كهدف رئيسي لها. غير أن المحتوى الفعلي لكثير من هذه النظم لا يتوافق مع ذلك الهدف.
- « ويُعرّف ما يقل قليلاً عن نصف البلدان (49 في المائة) مفهوم تلوث الهواء في النظم الوطنية لنوعية الهواء بأنه لا يمتد إلا إلى تلوث الهواء المحيط. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة (43 في المائة) من البلدان لا تُعرّف "تلوث الهواء"، مما يمكن أن يعكس نظاماً ضعيفاً (أو غير موجود) لقانون نوعية الهواء أو افتراضاً ضمناً بأن نوعية الهواء المحيط هي الموضوع الافتراضي لمكافحة تلوث الهواء.

ويعني الافتقار لإتاحة تكافؤ الفرص هذا عدم وجود نموذج واحد موصى به لتنفيذ معايير نوعية الهواء المحيط في القوانين على المستوى الوطني. كما أنه يقوض مكافحة قضايا التلوث الجوي العابر للحدود، ويسبب مخاطر بشأن تغذية تشويبه المناقشة العالمية، التي ينبغي مواصلة استكشافها وفهمها. وعلاوة على ذلك، فإنه يتعارض مع الشروط الملحة للسياسات العالمية بشأن تغير المناخ والحياد المناخي التي أعرب عنها في اتفاق باريس لعام 2015، فيما يتعلق بالتنظيم الطموح لتلوث الغلاف الجوي.

ويفسر جزئياً غياب نظام دولي بشأن نظام معايير نوعية الهواء تنوع النظم الوطنية، وقد يشكل أيضاً عائقاً أمام بعض النظم القانونية التي تطور النهج المعاصرة. وتحتاج بلدان كثيرة إلى مزيد من التوجيه.

ويقدم هذا التقرير إرشادات بشأن الجوانب الرئيسية لإدارة نوعية الهواء التي يمكن أن تكون جزءاً لا يتجزأ من النظم التشريعية الوطنية، من خلال استكشاف الأبعاد ذات الصلة للأطر القانونية والمؤسسية. ويتطلب وضع نظام قانوني لمعايير نوعية الهواء المحيط يهدف إلى حماية الصحة العامة ما هو أكثر من موازنة المعايير على المستوى المناسب؛ ويتطلب ذلك أطراً مؤسسية تسمح بوضع تلك المعايير وتحقيقها، بما في ذلك نظم الرصد من أجل المعارف الدقيقة عن نوعية الهواء وآليات المسؤولية المؤسسية والإنفاذ.

وحتى إذا وردت هذه المعايير في صكوك تشريعية، في بعض الدول، فإن معايير نوعية الهواء المحيط لا تحدد بمستويات صارمة و/أو غير مدعومة بنظم إدارية قوية، مما يعرضها للخطر باستخدامها كأدوات لحماية تلوث الهواء قانوناً، ولا سيما في اقتصادات الوقود الأحفوري.

وتعد المعرفة الموثوقة بشأن نوعية الهواء أمراً أساسياً لأي جهود تنظيمية تُبذل لمراقبة تلوث الهواء، ويمكن تصميم نظم قانونية لتحسين رصد نوعية الهواء.

ويشكل الإنفاذ الفعال لمعايير نوعية الهواء المحيط تحدياً قانونياً كبيراً، حيث أنها تتطلب سبل إنفاذ قانونية لتحقيق نتائج جماعية. ومن حيث المبدأ، ينبغي أن ينطوي ذلك على آلية إنفاذ قانونية ضد الدولة أو الجهات الفاعلة العامة. ومع ذلك، فإن الإنفاذ ضد الدولة ليس بالبنية القانونية السهلة التي يمكن للعديد من البلدان ابتكارها، ويتم تطويره بسهولة أكبر في أنظمة الحكم متعددة المستويات. ونتيجة لذلك، تركز بلدان كثيرة على إنفاذ معايير نوعية الهواء على كل جهة من الجهات الملوثة.

ويُنظر إلى تمكين المواطن كموضوع معاصر في القانون العالمي لنوعية الهواء. وتُيسر المتطلبات القانونية المتعلقة بحصول الجمهور على معلومات عن نوعية الهواء بصورة متزايدة معرفة الجمهور بنوعية الهواء، ومشاركة الجمهور في إدارة نوعية الهواء، وفي بعض البلدان، الحقوق القابلة للعرض على القضاء بشأن الهواء النقي.

وقد برزت أهمية معايير نوعية الهواء لحماية الصحة في العقود الأخيرة من خلال التفاوض بشأن المصلحة العامة، الذي يتعلق بالنهوض بالحقوق البيئية الإجرائية على الصعيد العالمي والنهج الاستراتيجية للمنظمات البيئية غير الحكومية في السعي إلى تحسين نوعية الهواء.

ولا يتضمن هذا التقرير قائمة مفصلة بالتدابير التنظيمية التي يتعين على البلدان اعتمادها لضمان الوفاء بمعايير نوعية الهواء المحيط في الممارسة العملية.

الإدماج التشريعي للمعايير الوطنية لنوعية الهواء المحيط

« تقوم أغلبية البلدان (64 في المائة) بدمج معايير نوعية الهواء المحيط في التشريعات، وإن كان العديد من البلدان بصدد إما تنقيح تشريعات نوعية الهواء (21 في المائة) أو التخطيط لإدخال/تنقيح معايير نوعية الهواء في التشريعات قريباً (16 في المائة).

« تتمتع كل من المناطق القانونية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الأوروبي بمعدلات عالية جداً من التشريعات المتعلقة بمعايير نوعية الهواء المحيط، مما يعكس الاتفاقية الإقليمية بشأن التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود والتشريعات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية (Directive 2008/50/EC) الملزمة لهذه الدول. ومن الأرجح أيضاً أن تكون بلدان القانون المدني، والدول التي لديها هيكل دستوري اتحادية وضمنات دستورية تتعلق بالهواء النقي، قد رسخت معايير نوعية الهواء المحيط في القانون.

« من بين البلدان التي لديها معايير نوعية الهواء المحيط منصوص عليها قانوناً، يوجد 13 في المائة منها في التشريعات الأولية، و67 في المائة في التشريعات الثانوية (أدخلت بموجب تشريع التمكين)، و14 في المائة في السياسة العامة أو المبادئ التوجيهية (مع وجود علاقة واضحة مع الإطار التشريعي)، و6 في المائة في أكثر من فئة واحدة من هذه الفئات.

« لا تتمتع نوعية الهواء المحيط بعد بحماية قانونية في 34 في المائة على الأقل من البلدان (لا توجد معايير نوعية الهواء المحيط المكلف بها تشريعياً). ولا توجد لدى 86 في المائة من بين هذه البلدان، معايير لنوعية الهواء على الإطلاق، ويوجد لدى 14 في المائة منها معايير لنوعية الهواء واردة في السياسات أو المبادئ التوجيهية دون علاقة صريحة بأسس قانونية أو إطار قانوني أوسع للسياسة البيئية.

« ويتمتع ما لا يقل عن 31 في المائة من البلدان بسلطات لاعتماد معايير نوعية الهواء المحيط التي لم تمارس بعد.

وضع معايير وطنية لنوعية الهواء المحيط في التشريع

« غالباً ما تكون عمليات وضع معايير لنوعية الهواء في التشريع مدفوعة بالخبرة التقنية وتعتمد على هيئات التوحيد القياسي أو اللجان التقنية لإنشاء معايير لنوعية الهواء المحيط، مع عمليات لا تكون دائماً شاملة أو شفافة أو خاضعة للمساءلة.

« تشمل النماذج المثيرة للاهتمام لتصميم تشريع نوعية الهواء في بعض البلدان مدخلات صدر تكليف بشأنها من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والخبرات، وهي مفتوحة للتدقيق العام.

« على الرغم من الأدلة التي تشير إلى أن تلوث الهواء يمكن أن يؤثر على الرجال والنساء بشكل مختلف، لم يجد هذا التقييم أي إشارات تفضيلية لآثار تلوث الهواء حسب نوع الجنس في وضع معايير لنوعية الهواء في التشريع.

المعايير الوطنية لنوعية الهواء المحيط والقيم التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن نوعية الهواء

« تشمل معظم القوانين الوطنية لنوعية الهواء معايير نوعية الهواء المحيط التي لا تتوافق مع قيم المبادئ التوجيهية لنوعية الهواء لمنظمة الصحة العالمية من حيث معيارها العددي الرئيسي. وهناك أسباب مختلفة لذلك، بما في ذلك أسباب إيجابية (مثل البلدان التي تعزز تحسين معايير نوعية الهواء مع مرور الوقت) والأسباب الأقل إيجابية (مثل البلدان التي ترغب في الحفاظ على الصناعات شديدة التلوث، وتواجه صعوبات في اتخاذ خيارات معقدة).

« قد يكون من الصعب التأكد من التوافق الحقيقي مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن نوعية الهواء في كثير من الحالات. إن وضع معايير نوعية الهواء هو مسألة صياغة تشريعية دقيقة. يتم تصميم معايير نوعية الهواء المحيط بشكل عام كمعايير قائمة على التركيز، ولكن تتأثر صرامتها بميزات التصميم مثل التغطية الجغرافية، ومقياس نوعية الهواء المعتمد، والإطار الزمني للامتثال، وهوامش التسامح المسموح بها وأنواع أخرى من التقييدات. ويسمح أكثر من نصف البلدان (55 في المائة) بتجاوزات تلوث الهواء، مما يهدد بإخفاء المستوى الحقيقي للتلوث المسجل في معايير نوعية الهواء المحيط.

التقييم العالمي للتشريعات ذات الصلة بمكافحة تلوث الهواء

المسؤولية القانونية للمعايير الوطنية لنوعية الهواء المحيط

المتطلبات القانونية التي تتطلب تنسيق السياسات في طائفة واسعة من المجالات.

« جرى تكيف بعض أشكال إنفاذ معايير نوعية الهواء المحيط في بعض الولايات القضائية، مثل الاتحاد الأوروبي، مع الطبيعة الجماعية لمعايير نوعية الهواء، وغالباً ما تعتمد على نظم حكومية متعددة المستويات. وتشمل آليات الإنفاذ الأخرى دعوى الحسبة المدنية والإجراءات التي يمكن رفعها ضد فرادى المشغلين لعدم امتثالهم للمتطلبات القانونية المرتبطة مباشرة بمعايير نوعية الهواء المحيط.

« حتى أفضل آليات إنفاذ القانون لن تكون مثمرة دون دعم مؤسسي لها. ومن خلال البحوث التي أجريت لهذا التقييم، غالباً ما يكون الافتقار إلى القدرة على الإنفاذ سبباً رئيسياً في ضعف تنفيذ قانون نوعية الهواء.

تمكين الجمهور من خلال الحقوق الإجرائية والموضوعية لنوعية الهواء

« تعد المشاركة العامة والحقوق الإجرائية الأخرى المتعلقة بنوعية الهواء قوية نسبياً على الصعيد العالمي، مما يعكس حركة أوسع للديمقراطية البيئية التي غيرت القانون البيئي في العديد من البلدان، في ضوء المبدأ 10 من إعلان ريو.

* تتضمن غالبية البلدان (61 في المائة) الحقوق القانونية للحصول على معلومات عن نوعية الهواء في تشريعاتها. وعلى النقيض من ذلك، فإن 14 في المائة من البلدان التي لديها معايير نوعية الهواء المحيط التشريعية لا تتيح نصها الرئيسي الذي يحتوي على معايير نوعية الهواء المحيط للجمهور.

* 11 في المائة من البلدان لها الحق في المشاركة في وضع معايير نوعية الهواء المحيط في تشريعاتها.

* 33 في المائة من البلدان تشمل الحقوق القانونية للمشاركة في وضع خطط أو إجراءات لنوعية الهواء في تشريعاتها.

* 19 في المائة من البلدان لديها حقوق قانونية في الوصول إلى العدالة في إطار نظم نوعية الهواء، وهو ما يمثل تطوراً ملحوظاً في قانون نوعية الهواء.

« يؤكد ما لا يقل عن 25 في المائة من البلدان الحقوق القابلة للعرض على القضاء فيما يتعلق بقانون نوعية الهواء.

« تستخدم 27 في المائة من البلدان مؤشرات نوعية الهواء لإعلام الجمهور عن حالة نوعية الهواء في الوقت الحقيقي. ومع ذلك، فإن العلاقة بين مستويات مؤشر نوعية الهواء المعلنة والامتثال لمعايير نوعية الهواء المحيط الملزم قانوناً ليست واضحة دائماً.

« تعد المسؤولية المؤسسية لمعايير نوعية الهواء المحيط، حتى عند اعتمادها قانوناً، ضعيفة نسبياً على الصعيد العالمي. وإن المتطلبات القانونية لتحقيق معايير نوعية الهواء المحيط كنتائج بيئية مضمونة ليست هي القاعدة - لا تفرض سوى 33 في المائة من البلدان التزامات على الدولة للوفاء فعلياً بمعايير نوعية الهواء المحيط المكلف بها تشريعياً. وحتى في الحالات التي توجد فيها هذه الالتزامات، فإن أثرها الحقيقي على مصادر التلوث يمكن أن يختلف وفقاً لصرامة المعايير المنطبقة أو تساهلها.

« تشمل الأنواع الشائعة من المتطلبات الواقعة على عاتق الدولة عندما لا يتم استيفاء معايير نوعية الهواء المحيط ما يلي: واجبات إبلاغ هيئة ذات صلة (مثل البرلمان أو سلطة بيئية) (32 في المائة)؛ متطلبات وضع خطط لتحسين نوعية الهواء (32 في المائة)؛ ومتطلبات التخطيط للطوارئ عندما يكون تلوث الهواء مرتفعاً بشدة (35 في المائة). ولا يفرض ما لا يقل عن 17 في المائة من البلدان أي التزامات على الإطلاق على الدولة فيما يتعلق بمعايير نوعية الهواء المحيط المكلف بها تشريعياً.

« تسعى بعض البلدان إلى جعل فرادى المشغلين مسؤولين في المقام الأول عن تحقيق معايير جماعية نوعية الهواء المحيط. ويستهدف إضفاء الطابع الفردي هذا على المعايير الجماعية المصادر الشديدة التلوث ويسمح بإنفاذها في القطاع الخاص. ويمكن الجمع بين هذا النهج وأشكال أخرى من مساهلة الدولة عن معايير نوعية الهواء المحيط، ولكنه في بعض البلدان يعد الشكل الوحيد للمسؤولية القانونية عن معايير نوعية الهواء المحيط، مما يخلق تحديات لضمان سلامة المستويات الإجمالية لنوعية الهواء للصحة والوفاء بالمعايير الوطنية لنوعية الهواء المحيط.

المناطق الوطنية لنوعية الهواء والرصد

« لم يتم حماية الهواء المحيط - وبالتالي الناس والبيئة الطبيعية - حتى الآن في كل مكان. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن البلدان غالباً ما تجزئ أراضيها إلى مناطق، ولا تطبق معايير نوعية الهواء المحيط إلا على بعض هذه المناطق. في حين يُستخدم تقسيم المناطق أيضاً لتعزيز حماية نوعية الهواء في بعض المناطق واعتماد بروتوكولات الرصد، فإن استخدامه كوسيلة لتقييد تغطية ضوابط نوعية الهواء بقوض الحماية للجميع. كما أن متطلبات تقسيم المناطق تشكل تحدياً متصلاً في الوفاء بها عملياً بسبب الطبيعة العابرة للحدود لتلوث الهواء.

« وفي حين يجري رصد نوعية الهواء المحيط في العديد من البلدان، فإن هذا ليس شرطاً قانونياً في 37 في المائة على الأقل من البلدان. وفي البلدان التي يصاغ فيها الرصد في التشريعات، تُطرح أسئلة هامة عن صرامة الرصد، وكذلك عن مسائل القدرة (مثل الخبرة والتمويل).

إنفاذ المعايير الوطنية لنوعية الهواء المحيط

« إن تدابير الإنفاذ المتعلقة بالوفاء بمعايير نوعية الهواء المحيط معقدة التصميم في نظم نوعية الهواء، مما يعكس التحدي المتمثل في إنفاذ

التقييم العالمي للتشريعات ذات الصلة بمكافحة تلوث الهواء

تنسيق السياسات والأنظمة الوطنية لتحقيق معايير نوعية الهواء المحيط

« يتسم التنسيق القانوني للسياسة لتحقيق معايير نوعية الهواء المحيط بالتعقيد في تصميمه في العديد من الأنظمة القانونية. ولدى نحو ثلث البلدان (35 في المائة) تشريعات تتضمن متطلبات قانونية لتنسيق سياسة نوعية الهواء لدعم تنفيذ معايير نوعية الهواء المحيط، مع بعض الأمثلة المثيرة للاهتمام للتدابير التشريعية التي تسعى إلى تعزيز تنسيق السياسات من أجل نوعية جيدة للهواء. وفي 41 في المائة من البلدان، توجد علاقة قانونية راسخة بين السماح بالنشاط الصناعي أو التنمية ومعايير نوعية الهواء المحيط المنصوص عليها قانوناً.

التدابير القانونية الوطنية للتلوث الجوي العابر للحدود

« لا يملك سوى 31 في المائة من البلدان آليات قانونية لإدارة التلوث الجوي العابر للحدود أو التصدي له، على الرغم من النقل عبر الوطني وعبر القارات لملوثات الهواء التي تؤثر على نوعية الهواء على الصعيد الوطني.

المعايير الوطنية لنوعية الهواء الداخلي

« نادراً ما تدرج معايير نوعية الهواء الداخلي في تشريعات نوعية الهواء على مستوى العالم - لا يمتلك سوى 7 في المائة من البلدان شكل من أشكال المعايير العامة لنوعية الهواء الداخلي. وهذا مجال هام لتنمية القدرات القانونية، لا سيما في ضوء تأثير تلوث الهواء الداخلي على النتائج الصحية، على نحو غير متناسب بالنسبة للنساء والأطفال، في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.



أنتار جيايفيسكون / Unsplash



بيتر نوبين / Unsplash